

August 2012 – Issue: 13



## EIoD Newsletter



Inside this issue:

ديلويت: أولوية  
الحوكمة في  
القطاع العام في  
الشرق الأوسط

ص ٨

البرامج التدريبية  
لمركز المديرين  
المصري

ص ٧

Corporate  
Governance  
Development  
in Pakistan –  
Connecting  
the Dots

ص ٨



عمران: تدشين  
مؤشر لـ  
نايلكس" بمجرد  
ارتفاع إجماع  
التداولات

ص ٣

سؤال وجواب

ص ٦، ٥

القواعد الجديدة  
لحوكمة الشركات  
في المملكة  
المتحدة

ص ٤

أف س ط س ٢٠١٢

### Contact us

Address: 20 Emad Eldeen Street, Second Floor, Cairo, Egypt

Tel.: 25797368 ex.114

E-mail: [research@eiod.org](mailto:research@eiod.org) ; [gemine.edward@efsa.gov.eg](mailto:gemine.edward@efsa.gov.eg)



## أخبار من مصر



### **حوكمة الشركات .. سبيل التقدم ، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**

حوكمة الشركات .. Corporate Governance تعاضم الاهتمام بهذا المفهوم في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شاهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء. ومن هذا المنطلق يتم تناول الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات؛ وهو الأمر الذي دعا إلى تعاضم الاهتمام بآليات ومعايير وتطبيقات حوكمة الشركات في مصر لتواكب مثيلاتها على المستوى العالمي، وتكون أحد أعمدة التقدم بها.

<http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm>

### **عمران: تدشين مؤشر لـ " نايكس " بمجرد ارتفاع إجماع التداولات**

صرح الدكتور محمد عمران، رئيس البورصة، أن لجنة القيد تلقت طلبات جديدة لقيد ٦ شركات في بورصة النيل وأن بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستبدأ عهداً جديداً مع تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية

كما أضاف عمران خلال المؤتمر الذي نظمه البورصة المصرية للاحتفال باليوم السنوي الثالث لبورصة النيل أن البورصة في انتظار الوصول لحد أدنى من التعاملات في بورصة النيل ليتم تدشين مؤشر خاص ببورصة النيل.

وأوضح أن الوقت لا يزال مبكراً لرفع الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الجهات الرقابية لحماية المتعاملين بالسوق عقب ثورة ٢٥ يناير، إذ أن الاستقرار تحقق جزئياً فقط، لافتاً إلى أنه عند انطلاق تداولات الشركات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل في مطلع يونيو ٢٠١٠ لم يتجاوز رأس المال السوقي لـ نايكس 263 مليون جنيه، وأصبح حالياً حوالي ١.٣ مليار جنيه. وأشار إلى أن السوق يتطلب وقتاً لعودة الثقة وأن عدد المساهمين في بورصة النيل من بداية العام وحتى الآن وصل إلى ٢١٠٠ مساهماً، كما أن رأس المال السوقي ارتفع من ٢٥٢ مليوناً في عام ٢٠٠٨ إلى ١.٣ مليار جنيه.

وأشار د. أشرف الشرفاوي - رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية - إلى أن قيد الشركات في نايكس ليس الغرض منه فقط تسهيل حصول الشركات على التمويل وزيادة رءوس الأموال عبر السوق الأولى، لكن تمتيتها ودعمها وجعلها شركات منتظمة لها هيكل ملكية وغدارة جيدة، وشدد على أنه بالرغم من تشجيع الهيئة لقيد الشركات، فإن ذلك لا يعني أن هناك أي تهاون في حماية حقوق المستثمر بل أن جميع الجهات الرقابية حريصة على أن تظل تلك الشركات ملتزمة بجميع قواعد الإفصاح والشفافية.

<https://www.arabfinance.com/News/newsdetails.aspx?id=232444>

## القواعد الجديدة لحوكمة الشركات في المملكة المتحدة



أ. طارق يوسف - شريك رئيسي في جرانث ثورنتون  
محمد هلال - مصر

### ثانياً : القانون الجديد مايو ٢٠١٠

في ٢٨ مايو ٢٠١٠ ، نشر مجلس التقارير المالية (FRC) النسخة الأخيرة من القواعد الجديدة لحوكمة الشركات ( قانون الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة المتحدة) الذي يحل محل القانون الحالي .

ويطبق هذا القانون الجديد على كل الشركات المدرجة في بورصة لندن لتداول الأوراق المالية (بصرف النظر عن مكان تأسيس الشركة) والتي تصدر تقاريرها في ٢٩ يونيو ٢٠١٠ أو بعد ذلك .

### ملاحظة هامة:

نصت النسخة الجديدة من القانون على البنود والقواعد التي لا غنى عنها والتي كانت مطبقة في القانون القديم (The Combined Code) مثل قاعدة (Comply or Explain) (الالتزام أو التفسير) التي لا غنى عنها عند تطبيق الحوكمة، بحيث تلتزم الشركات الخاضعة للقانون بتطبيق تلك القواعد أو تفسير أسباب عدم الالتزام بقاعدة أو أكثر ، وفي رأينا أن هذه القاعدة هي القاعدة الذهبية لحوكمة الشركات إلي يجب أن تكون القاعدة الرئيسية عند وضع أو تعديل قواعد حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية .

عام ١٩٩٣ عدلت البورصة الانجليزية قواعد مراقبة السوق وطالبت من الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق هذه التوصيات التي أوردتها تقرير "Cadbury" والإفصاح عن مدى الالتزام بها وذلك اعتبار من يوليو ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٥ صدرت توصيات "Green bury" حول أفضل القواعد لوضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين مع التأكيد على أهمية الإفصاح عن تفاصيل المبالغ المدفوعة لهم ضمن التقرير السنوي.

وفي عام ١٩٩٨، أصدرت لجنة "Hampel" مجموعة من القواعد والإجراءات للتأكيد على مسئوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، كما اصدر مجلس المعايير البريطاني "APB" إرشادات للمراجعين حول كيفية أعداد تقاريرهم للتأكد من مدى التزام الشركات محل المراجعة بتطبيق مبادئ الحوكمة .

وفي عام ١٩٩٩ صدر تقرير "Turnbull" وهو الخاص بالزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقييم كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية داخل تنظيماتها.

أما في عام ٢٠٠٠ فقد صدر في المملكة المتحدة "القواعد المشتركة لمبادئ حوكمة الشركات وأفضل الممارسات "

"The Combined Codes: Principles of Good Governance and Codes of Best Practices "

### اولاً : المقدمة

بعد انهيار بعض الشركات المساهمة في المملكة المتحدة في عام ١٩٩١ مثل شركة مكسويل وبنك الاعتماد ولتجارة

"Maxwell & BCCI"

والتي هزت أسواق لندن المالية مما أدى إلي انخفاض ثقة المستثمرين البريطانيين في إعداد التقارير المالية ، مما دعا مجلس العموم البريطاني إلي تشكيل لجنة تحقيق برئاسة "سير ادريان كادبوري" لمعرفة أسباب انهيار تلك الشركات وأصدرت تلك اللجنة تقريراً باسم تقرير كادبوري " Cadbury Report" في عام ١٩٩٢

وسمي أيضا بتقرير عن الجوانب المالية لإجراءات حوكمة الشركات في المملكة المتحدة "Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance - London, 1992"

وبعد هذا التقرير بداية ظهور تعبير " الحوكمة Governance " في العصر الحديث، وقدم أيضا أول تعريف لحوكمة الشركات

"هو النظام الذي يتم به توجيه ومراقبة الشركات "

"Corporate governance is the system by which companies are directed and controlled"

تم بعد ذلك إصدار مجموعة واسعة من التقارير لتفعيل تطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة، ففي

**شرح الجزء الثاني عن "ما هو مجلس الإدارة"، دليل قواعد حوكمة الشركات لجمهورية مصر العربية الصادر عن مركز المديرين المصري – ٢٠١١**

ما هو أهم دور لرئيس مجلس الإدارة؟

أهم دور لرئيس مجلس الإدارة هو التأكد من إمام كافة أعضاء المجلس ولجانه المختلفة بقواعد حوكمة الشركات المصرية وسبل تطبيقه وأن يظل في كل وقت متابعاً عن كثب لأحوال الشركة بشكل عام وألا يتخلى عن هذه المتابعة لغيره.

ما هي الآليات والنظم التي يجب أن يضعها مجلس الإدارة؟

على المجلس وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون احترام القوانين واللوائح وكذلك الإفصاح عن المعلومات الجوهرية مستنداً إلى معايير موضوعية لا شكلية فقط.

هل يجب أن يكون كل تفويض يصدره مجلس إدارة الشركة أن يكون محدد؟

كل تفويض يصدر من مجلس إدارة الشركة، سواءً لأحد أعضائه أو لغيرهم، يجب أن يكون محدداً في موضوعه وفي المدة الزمنية لسريانه وأن يتضمن موعد عرض نتائجه على أعضاء المجلس. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة لما يؤدي إليه ذلك من تنازل من المجلس عن صلاحياته مع احتفاظه بالمسئولية.

هل يحق لأعضاء مجلس الإدارة طلب الحصول  
على رأى استشاري خارجي ؟

نعم يحق لأعضاء المجلس طلب الحصول على رأى استشاري خارجي في أي من أمور الشركة، وعلى نفقتها، متى وافق على ذلك أغلبيتهم وبشرط مراعاة أحكام تجنب تعارض المصالح المنصوص عليها في هذه القواعد، مع ملاحظة أن استخدام المستشارين لا يعفي أعضاء المجلس من مسئوليتهم.

كيف يتم تحديد المقابل المادي لأعضاء  
المجلس التنفيذي ؟

يتم تحدد المقابل المادي لأعضاء المجلس التنفيذيين عن طريق تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من الأعضاء المستقلين أو غير التنفيذيين ويكون لها صلاحية اقتراح المقابل المادي الذي يحصل عليه الأعضاء التنفيذيين، والتفاوض معهم في هذا الشأن بالتشاور مع العضو المنتدب، على أن يكون القرار النهائي لأعضاء المجلس غير التنفيذيين ويتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة في التقرير السنوي للشركة، كما يجب أن يحضر رئيس اللجنة الجمعية العامة السنوية للإجابة على أسئلة المساهمين في هذا الشأن. ويجب أن يكون الإفصاح عن ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين شاملاً المرتب والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية. ويفضل دائماً أن تمثل العناصر التي ترتبط بأداء الشركة الجانب الأكبر من مجموع المقابل المادي حتى يكون لعضو مجلس الإدارة التنفيذي حافز مستمر للعمل على تحسين أدائها.

ما هي مدة التعاقد المثلى مع عضو مجلس  
الإدارة ؟

لا يجب أن تتجاوز مدة التعاقد الواحدة لعضو مجلس الإدارة التنفيذي أكثر من ثلاث سنوات، ما لم يكن ذلك لأسباب واضحة ومحددة يتم الإفصاح عنها في الجمعية العامة للشركة ويجوز تجديد التعاقد لمدة أو مدد أخرى.

## البرامج التدريبية القادمة لمركز المديرين المصري

### برنامج شهادة المراجع الداخلي المؤهل

#### نبذة عن البرنامج

يقدم مركز المديرين المصري شهادة المراجع الداخلي المؤهل وتعد هذه الشهادة لازمة لتأهيل المراجع الداخلي وكذا الموضوعات المرتبطة بمجال المراجعة الداخلية والتي تعزز من قدراته على ممارسة المراجعة الداخلية. هذا ومن الجدير بالذكر أن هذا البرنامج قد تم إعداده بدعم تقني وفني من كبار الممارسين للمهنة في مصر.

#### الفئة المستهدفة

هذا البرنامج مصمم للمراجعين الداخليين، وأعضاء لجنة المراجعة والقيادات الإدارية في الشركات المقيدة وغير المقيدة بالبورصة في كل من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام وكذلك البنوك بمصر والشرق الأوسط.

#### هيكل البرنامج

يتألف البرنامج من جزئين مترابطين فيما بينهما، ويتكون كل جزء من أربعة وحدات يقدم كل جزء من البرنامج على مدار أربعة أيام بالإضافة إلى يوم بعد نهاية كل جزء لأداء اختبار التقييم.

#### الجزء الأول: مقدمة لمهنة المراجعة الداخلية

٢ - ٦ سبتمبر ٢٠١٢

- الوحدة الأولى: عرض عام للمراجعة الداخلية
- الوحدة الثانية: المعايير المهنية
- الوحدة الثالثة: الرقابة الداخلية
- الوحدة الرابعة: التخطيط، وتقييم المخاطر

#### الجزء الثاني: المنهج العلمي للمراجعة الداخلية

١٧- ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢

- الوحدة الأولى: تطوير برامج المراجعة الداخلية
- الوحدة الثانية: أدلة مراجعة
- الوحدة الثالثة: أوراق عمل المراجعة
- الوحدة الرابعة: تقارير المراجعة الداخلية

#### الرباط الخاص بالبرنامج:

[http://www.eiod.org/TrainingCoursesDetails\\_AR.aspx?ID=3](http://www.eiod.org/TrainingCoursesDetails_AR.aspx?ID=3)

### لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال على :

إدارة التدريب والتطوير بمركز المديرين المصري  
تليفون: ٢٥٧٩٧٣٦٨ (٠٢) +٢ فاكس : ٢٥٧٤٥٥٩٨ (٠٢) +٢  
البريد الإلكتروني [eiod.training@efsa.gov.eg](mailto:eiod.training@efsa.gov.eg)  
الموقع الإلكتروني: [www.eiod.org](http://www.eiod.org)

## أخبار من العالم

### ديلويت: أولوية الحوكمة في القطاع العام في الشرق الأوسط

يتعرض القطاع العام في أنحاء الشرق الأوسط إلى ضغوط ناجمة عن ازدياد المسائلة في ظل التطورات الاجتماعية والسياسية الراهنة، وفورة مواقع التواصل الاجتماعي، والتشدد في الموازنات الحكومية، والتنظيمات التشريعية الجديدة. في هذا السياق، يرى خبراء ديلويت أن تأثير هذه العوامل كلها وما سمي "بالربيع العربي" في المنطقة، سيؤدي إلى تسارع وتيرة إصلاح حوكمة القطاع العام في الشرق الأوسط، وذلك بالتزامن مع العديد من التغييرات التنظيمية المنتظرة. يقول رامى وديع، الشريك المسئول عن خدمات حوكمة الشركات في ديلويت الشرق الأوسط في هذا الاطار، "بفعل التشكيك العام والشفافية غير المسبوقة، بات الجميع تحت المجهر بشكل غير مشهود من قبل. وبالفعل فإنّ المسؤولية الاجتماعية سريعة الانتشار، الأمر الذي يدعو المسئولين إلى النظر في احتياجات ومطالب الناس"

<http://www.argaam.com/article/article/detail/283086>

### الربيع العربي وحوكمة الشركات

عزز الربيع العربي الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة. كما يطمح لمنح جيل جديد من السياسيين تفويضاً قوياً لتطوير مساءلة حقيقية في العملية السياسية وفي إدارة أعمال الحكومة. لكن بعد تغيير الخطاب السياسي والنظام، يأتي عادة العمل الشاق الرامي إلى تحقيق نتائج من شأنها أن تسفر عن تحسّن حقيقي في الحياة اليومية لمواطني العالم العربي. في موازاة ذلك، وفيما يحدونا الأمل بأن يرتقي الربيع العربي إلى مشهد سياسي أكثر نضجاً، فإنه بحاجة إلى إيجاد المواطنة الصالحة للشركات وتعزيزها على الطريق الطويل إلى ترسيخ الديمقراطية والمساواة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، تسنح فرصة أمام القادة للاستفادة من الروابط القوية بين الإدارة الحوكمة العامة وحوكمة الشركات، وأثارها الإيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

<http://www.albayan.ae/economy/last-deal/2012-07-12-1.1686728>

### Corporate Governance Development in Pakistan – Connecting the Dots

This year the Securities and Exchange Commission of Pakistan (SECP) celebrated its 12th anniversary. Over the past decade as a regulator and facilitator in Pakistan, the (SECP) has worked to revolutionize corporate governance in Pakistan. Though governance was adversely affected by the global financial crisis and political turmoil, the (SECP) took various initiatives towards reforms intended to reduce economic immobility, such as consulting on a demutualization bill, passed in May, that improves governance structures by segregating regulatory and commercial functions and separating trading and ownership rights; and producing a revision of the 2002 Code of Corporate Governance, which launched in April.

[http://www.cipe.org/blog/2012/07/31/corporate-governance-development-in-pakistan-connecting-the-dots/#.UB5CM\\_YqeNY](http://www.cipe.org/blog/2012/07/31/corporate-governance-development-in-pakistan-connecting-the-dots/#.UB5CM_YqeNY)